النَّوَافِذُ الإِسْلَامِيَّةُ بَيْنَ الوَاقِعِ العَمَلِيِّ فِي البُنُوكِ التَّقْلِيدِيَّةِ الجَزَائِرِيَّةِ وَالرُّؤْيَةِ الشَّرْعِيَّةِ

ISLAMIC WINDOWS BETWEEN THE PRACTICAL REALITY IN THE ALGERIAN TRADITIONAL BANKS AND SHARIA VISION

يمينة ختروسي[1] (1)

yamina khetroussi

(1) جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، y.khetroussi@univ_chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/22 تاريخ القبول: 2022 /09/15 تاريخ النشر: 2022/10/01

ملخص:

تتطرق الدراسة إلى النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، في إطار أحكام النظام رقم **20-02** من خلال تسليط الضوء على منتجات التمويل الإسلامي المتاحة في هذه النوافذ، بالإضافة إلى طرح كل ما يعيق عملها وهذا باعتماد أداة الوصف من المنهج الاستنباطي لغرض التنظير لواقع النوافذ الإسلامية، أما ما تبقى من الدراسة فقد خُصص لعرض المواقف المتباينة للفقهاء المعاصرين حول ظاهرة اتجاه العديد من البنوك الربوية لفتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات مصرفية تُراعي الأحكام والضوابط الشرعية، في ضوء فقه الموازنات باعتباره منهجا اجتهاديا يسمح بالموازنة بين المؤيدين للسماح بفتح وعمل هذه النوافذ والمانعين لذلك، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن النظام **20-02** بالفعل يعتبر خطوة جيدة، ولكنه ورد مختصرا وغير كاف لتنظيم جميع منتجات النوافذ الإسلامية، وأن النوافذ الإسلامية في الجزائر لن تُحقق ما يُراد منها إلا إذا وُظفت بطريقة محكمة، وبقوة الإرادة والإخلاص حتى تكون خطوة للبنوك الربوية للتحول إلى بنوك إسلامية.

كلمات مفتاحية: النوافذ الإسلامية؛ البنوك التقليدية الجزائرية؛ المعاملات الإسلامية؛ البنوك الإسلامية؛ الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The study focuses on the Islamic windows in the traditional banks of Algeria in accordance with the provisions of Regulation No. 20-02, by highlighting the Islamic financing products available in these windows, as well as the introduction of all the impediments to their work, and by adopting the tool of descriptive approach for the purpose of theorizing the realities of Islamic windows, the remainder of the study was devoted to presenting the divergent attitudes of modern scholars about the phenomenon of the tendency of many usurious banks to open Islamic windows providing banking services that take into account the provisions and legitimate controls, in the light of the jurisprudence of the budgets as a pragmatic approach that allows the balancing of supporters to allow the opening and functioning of these windows and preventers , Through this study, we have concluded that the 20-02 system is already a good step, but it is a brief and insufficient response to regulate all Islamic windows products, And the latter will not achieve what they want, unless they are well placed, With the will and sincerity to be a step for the usurious banks to turn into Islamic Banks.

***Keywords**: : Islamic windows ; Algerian traditional banks; Islamic transactions; Islamic banks; Islamic banking exchange .*

[1] الباحث المرسل.

1. مقدّمة:

تمكنت البنوك الإسلامية من فرض نفسها في الساحة المصرفية، كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق الأمن والأمان وتقليل المخاطر، وهذا بعدما شهدت استقرارا خلال الأزمة المالية العالمية لعام **2008** مقارنتا بالبنوك الربوية، مما دفع بالعديد من البنوك التقليدية للتحول إلى الصيرفة الإسلامية، سواء بتحول كلي أو جزئي من خلال التوجه إلى فتح نوافذ إسلامية، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الأرباح من جهة، ومن جهة أخرى جذب شريحة من العملاء الرافضين للمعاملات المالية الربوية.

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي توجهت إلى تبني فكرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية، بتبني البنوك الإسلامية ضمن منظومتها المصرفية بناء على الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الجزائرية لإعادة بعث نشاط الصيرفة الإسلامية، كبديل للمعاملات التقليدية من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وتُرجمت هذه الخطوة في إصدار النظام **18-02** الذي حدد شروط فتح النوافذ الإسلامية والعمليات المالية والمصرفية التي تقوم بها، ولتدعيم هذه الخطوة تم إصدار النظام **20-02** الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وسبل تطبيقها لتفعيل المعاملات المالية الإسلامية، واستعادة السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية.

- **إشكالية الدراسة:**

ما واقع عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؟، وما الرؤية الشرعية لفتحها والتعامل معها؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على السؤال الرئيس قمنا بتجزئته إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما الإطار التشريعي والقانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؟

2- ما هي التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية الجزائرية؟

3- كيف ينظر الفقهاء المعاصرين لتواجد النوافذ الإسلامية بالبنوك الربوية؟

4- ما الرؤية الشرعية لآليات عمل النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية؟

- **فرضيات الدراسة:** تتطلب عملية البحث عن إجابات للأسئلة المطروحة سابقا اقتراح الفرضيات الآتية:

1- عملت الحكومة الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لعمل النوافذ الإسلامية داخل البنوك الربوية من خلال سن بعض الأنظمة، لكن هذه الأنظمة لم ترتق لتكون قوانين تحكم أعمال الصيرفة الإسلامية.

2- تواجه النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية الجزائرية جملة من التحديات، التي تؤثر على تبنيها من طرف باقي البنوك الربوية، منها ما هو قانوني، ومنها ما هو مالي ومحاسبي.

3- هناك خلاف فقهي بين من يرى إمكانية إيجاد نوافذ إسلامية في البنوك الربوية، وبين من يرى عدم جواز ذلك، بسبب وجود مجموعة من التحفظات، بعضها يخص طريقة تمويل هذه النوافذ، والبعض الآخر يتعلق باختلاط أموال هذه الأخيرة بأموال البنوك الربوية التابعة لها.

- **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

– تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية.

– الوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول البنوك الربوية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال النوافذ الإسلامية.

– بيان موقف الفقهاء المعاصرين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي من فتح النوافذ الإسلامية والتعامل معها.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

– بروز العمل المصرفي الإسلامي كبديل للعمل المصرفي التقليدي، خاصة بعد التغييرات التي طرأت على المنظومة المصرفية.

– حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة الإسلامية من مدخل النوافذ الإسلامية كخطوة أولى نحو نظام مصرفي إسلامي.

– أهمية الصيرفة الإسلامية، وما لها من حلول للأزمات التي تعيشها الجزائر.

- **المنهج المستخدم:** للإجابة على الأسئلة المطروحة، سنعتمد في دراستنا على المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب ظهورها، وعلى المنهج الاستنباطي بأداتيه، الوصف بهدف التنظير لواقع النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية ومناقشة التحديات التي تواجه فتحها وعملها، والتحليل للقيام بإسقاط الأحكام الشرعية لبعض المخالفات على آليات عمل النوافذ الإسلامية.
- **أقسام الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى:

1- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.
2- واقع عمل النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية.
3- معوقات عمل النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية الجزائرية.
4- النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بين مؤيد ومعارض.
5- الرؤية الشرعية للتعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.
6- التحفظات الواردة على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.

2. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

يعتبر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية أسلوبا لمدخل من المداخل التي تبنتها البنوك الربوية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية.

1.2. ماهية النوافذ الإسلامية:

اختلفت التعريفات للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي للنوافذ، وذلك حسب زاوية النظر إليها.

1.1.2. لغة:

النافذة: من نفذ، النفاذ، تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذا، ونفذ السهم من الرمية، ونفذ الكتاب إلى فلان، ونفاذا أيضا وأنفذه هو نفذه أيضا بالتشديد وأمرنا نافذ أي مطاع[1].

الإسلامية: الإسلام في اللغة يُراد به الاستسلام والانقياد والخضوع، يُقال أسلم الرجل انقاد، وقيل أسلم دخل في الإسلام وصار مسلما[2].

2.1.2. اصطلاحا:

وردت العديد من التعاريف للنوافذ الإسلامية، التي يسميها البعض بالنظام المزدوج، نذكر منها:

تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: " النافذة الإسلامية هي جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة، توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية"[3].

النوافذ الإسلامية هي تخصيص جزء، أو حيز في البنك التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من الخدمات التقليدية[4].

إذن فالنوافذ الإسلامية هي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، وخضوعها لهيئة رقابة شرعية وإطار قانوني يحدد عملياتها وعناصرها، بالإضافة إلى أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة النافذة الإسلامية لا يتجاوز مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، وفي بعض البنوك تقتصر على الوحدة في البنك، أما فيما يتعلق بمنتجات النافذة الإسلامية فهي ضئيلة مقارنة بالمنتجات التقليدية.

وبالإسقاط على النوافذ الإسلامية في الجزائر نجدها تتمثل في كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، والمحددة في إطار المواد **66** و**69** من الأمر **03-11**، وتخص هذه

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، الطبعة الرابعة، دار صادر للطباعة، بيروت، 2005، ص ص10029، 10031.

[2] محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص385.

[3] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، 2015، ص ص44، 55، متوفر على الرابط:

https://search.emarefa.net/detaily/BIM-712018 consulté le: 15/02/2022

[4] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، القاهرة، 2006، ص10.

العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار[5].

2.2. التطور التاريخي للنوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها:

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، أما بالنسبة لأسباب نشأة النوافذ الإسلامية فبالإضافة إلى الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من شأن الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التقليدية يحركها في إنشاء النوافذ الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

1.2.2. ظهور النوافذ الإسلامية:

عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، قرر البعض منها إنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية[1]، وقد كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام هذا البنك في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"[2]، وتلاه البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث في عام 1987 قام بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي في سنة 1990، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام البنك في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة[3].

أما في الجزائر فقد أدى إصدار قانون 90 10 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية والأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل دخول بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام وخاص) بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، تم إنشاؤه في 20 ماي

---

[5] الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 م، المتعلق بالنقد والقرض (الجريدة الرسمية، العدد 52-2003 م).

[1] سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، المجلد 01، العدد 34، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، 1984، ص80.

[2] عبد اللطيف جناحي، **استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، 1987، ص227.

[3] فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003، ص6.

1991[1]، وبعد فترة طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام، حيث تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة[2]، وتواصلت جهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات، كانت بدايتها بإصدار النظام 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـــ 04 نوفمبر 2018، الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، ولتدعيم العملية تم إصدار النظام 20-02، الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وسبل تطبيقها تلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات.

2.2.2. أسباب نشأة النوافذ الإسلامية:

هناك أسباب متعددة لنشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ولكنها تختلف من بنك إلى آخر، ويمكن حصرها فيما يلي[3]:

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها، وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية ترفض التعامل مع البنوك الربوية.
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
- المحافظة على عملاء البنوك الربوية من التروح إلى البنوك الإسلامية.
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النافذة الإسلامية مقارنة بقدرته على السيطرة على بنك مستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء بنك مستقل.

هذا إذا بحثنا في أسباب نشأة النوافذ الإسلامية في الدول العربية، أما إذا بحثنا في أسباب نشأتها في الدول الأجنبية، سنجد أن السبب الرئيسي وراء إنشاء البنوك التقليدية في تلك الدول للنوافذ الإسلامية التي تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي، محاولة الاستفادة من أموالهم.

3.2. خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

سمحت بعض القوانين للبنوك الربوية التي لا تتعامل في نشاطاتها على أساس قواعد الشريعة الإسلامية بفتح النوافذ الإسلامية، وبالتالي سمحت لها بالجمع بين نظامين مختلفين في التعامل المالي داخل البنك الواحد.

---

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة:

https://www.albaraka-bank.com consulté le: 15/02/2022.

[2] الموقع الرسمي لبنك السلام:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/pagelist-10-0htm consulté le: 17/02/2022.

[3] حسين شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 240، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، ربيع الأول 1422 الموافق لـــ جوان 2001، ص21.

1.3.2. خصائص النوافذ الإسلامية:

تمتاز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص، تنفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الإسلامية الأخرى، نوجزها فيما يلي:

– تكوين النافذة لقسم أو وحدة تابعة إداريا للبنك أو لفرعه التقليدي، بحيث لا تصل لمستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة، إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك التقليدي أو فرعه التقليدي[1].

– من حيث المبدأ، قد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[2].

– تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي[3].

– أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماما عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشرعة الإسلامية، و تمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاتجار[4].

– الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة الإسلامية، يتم تشكيلها من قبل البنك التقليدي أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة مادام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية، ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية.

– عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك التقليدي بإيداع وديعة استثمارية على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر[5].

2.3.2. أهداف النوافذ الإسلامية:

إن وجود نوافذ إسلامية في البنوك الربوية له العديد من الأهداف، نلخصها في الآتي:

– العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

---

[1] خلف حسين الدخيل أحمد، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، البنك الإسلامي للتنمية، الرياض، 2013، ص ص43، 124.

[2] Global Investment and business center, Islamic financial and banking system handbook, international business publication, Washington, 2017, http://www.ibpus.com consulté le: 24/02/2022.

[3] خلف حسين الدخيل أحمد، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، مرجع سابق الذكر، ص ص43، 124.

[4] فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق الذكر، ص ص14، 15.

[5] عقبة خضير، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المنهل الاقتصادي، الجلد 4، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر 2021، ص452.

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة.
- تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

3. واقع عمل النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية:

جاء قرار الحكومة الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية الربوية لاستقطاب مدخرات الجزائريين الذين يرفضون المعاملات الربوية، وامتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج الاقتصاد الوطني، حيث صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات التمهيدية للعمل به.

1.3. الإطار التشريعي والقانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية:

كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بدايتها محكومة بالنصوص المنظمة للقطاع المصرفي التقليدي، والتي لا تلائم عمل النوافذ الإسلامية، ولكن بإصدار بنك الجزائر بعض الأنظمة الخاصة بالصيرفة الإسلامية بدأت تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لها.

1.1.3. النظام (18-02):

تم إصدار هذا النظام في **4** نوفمبر **2018** من طرف بنك الجزائر، وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد **73** بتاريخ **9** ديسمبر **2018**، وتضمن هذا النظام في المادة **5** تعريفا لشباك المالية التشاركية بأنه: "دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية"، وتُصنف هذه المنتجات إلى مرابحة، مشاركة، مضاربة، إجارة، استصناع وسلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، وتخضع منتجات الصيرفة الإسلامية حسب هذا النظام لأحكام المادة **3** من النظام **13-01** الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

ويشترط هذا النظام ما يلي[1]:

- يشترط النظام في المادة **3** على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة الناشطة والراغبة في عرض منتوجاتها المالية التشاركية تقديم بطاقة وصفية لمنتوجاتها إلى بنك الجزائر مرفقا برأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة

[1] نظام رقم 18- 02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 73، 9 ديسمبر 2018، ص ص 20 -22.

المالية، وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، تنص المادة **4** من نفس النظام على وجوب إخضاع المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونيا لذلك، بغرض الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

– شدد النظام على ضرورة استقلالية شباك المالية التشاركية من خلال المواد **5**، **6**، **7** من خلال الفصل المحاسبي بين شباك المالية التشاركية والأنشطة الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، الأمر الذي يساعد على إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم شباك المالية التشاركية، وكذا بيان مفصل عن المداخيل ذات الصلة، وفي حالة تعدد شباك المالية التشاركية ضمن نفس البنك أو المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع شبابيك المالية التشاركية هذه ككيان واحد.

– يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تنطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم، وهي ما تبينه المادة **8**، ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناتجة عن شباك المالية التشاركية، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها البنك، وعلاوة على ذلك تخضع المنتجات لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية في المادة **11**.

2.1.3. النظام (20–02):

تم إصدار هذا النظام من طرف بنك الجزائر في **15** مارس**2020**، وقد ضم **24** مادة، حددت المادة الأولى منه الهدف من إصدار هذا النظام ألا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، أما المادة الرابعة منه فقد حددت المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، وحسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، وقد جاءت المواد التي تليها من المادة **5** إلى المادة **12** لتشرح كل منتج على حدى، وقد عرف شباك الصيرفة الإسلامية في المادة **17** من النظام بأنه: "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وقد شدد النظام على ضرورة الاستقلال المالي والمحاسبي لشباك الصيرفة الإسلامية"، وقد تضمن النظام (**20–02**) مجموعة من الشروط تضمنتها المواد من **13** إلى **23** تتمثل في الآتي[1]:

– إن منتجات الصيرفة الإسلامية تخضع إلى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر.

– يجب على البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تقديم المنتجات الإسلامية الحصول على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وذلك قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر.

– على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق الصرفية الإسلامية إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

[1] نظام رقم 20–02 المؤرخ في 15 مارس 2020، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، ص ص 32 –35.

– تسهر هيئة الرقابة الشرعية على رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية والمتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

– على كل بنك أو مؤسسة مالية تقديم ملف لبنك الجزائر للحصول على ترخيص مسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتكون هذا الملف من الوثائق التالية:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية المذكورة سابقا.
- بطاقة وصفية للمنتوج.
- رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة **25** من النظام **11–08**.

– شباك الصيرفة الإسلامية يكون هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية، ينحصر نشاطه في تقديم المنتجات الإسلامية فقط.

– يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى، أي الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بهذا الشباك وبين المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى، مع إعداد جميع البيانات المالية المخصصة لهذا النشاط، كما يتم الفصل بين حسابات زبائنه عن باقي حسابات الزبائن.

– تتجسد استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين لذلك على مستوى البنك أو المؤسسة المالية.

– بعد حصول البنوك والمؤسسات المالية على الترخيص المسبق لتسويق المنتجات الإسلامية، يجب عليها إعلام زبائنها بجداول التسعير والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين، وخاصة أصحاب حسابات الاستثمار بطبيعة حساباتهم.

– تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية إلى الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية، ما لم ينص هذا النظام على خلاف ذلك.

– يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم **18–02** المؤرخ في **4** نوفمبر **2018** المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

– إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، وذلك في الفاتح من أفريل **2020**.

3.1.3. التعليمة (20–03) :

صدرت هذه التعليمة عن بنك الجزائر، وذلك لتدارك أغلب النقائص التي سجلها النظام رقم (**20–02**) خاصة فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمختلف الصيغ، والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليمة الغرض من صدورها، وهو تحديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام (**20–02**)، حيث تم بموجب هذه التعليمة ضبط أهم الإجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام (**20–02**)، بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف، وقد تضمنت التعليمة مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية، لكن ما نلاحظه هو أنه بالرغم من أن التعليمة جاءت

لتعدل وتصحح بعض النقائص في النظام(**20-02**)، إلا أنها لم تتدارك النقائص التي سجلت بخصوص تضمن أي مادة حول السيولة في النوافذ الإسلامية[1].

2.3. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية وخدماتها المصرفية المتاحة:

شهد الجهاز المصرفي الجزائري اتجاه بعض البنوك التقليدية الربوية لاعتماد الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية تعمل على تقديم خدمات مصرفية إسلامية.

1.2.3. نافذة بنك الخليج الجزائر:

يعتبر بنك الخليج الجزائر أول بنك تقليدي في الجزائر يقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة إسلامية، بدأت نشاطها سنة **2009**[2]، حيث تقدم هذه النافذة تشكيلة متنوعة من المنتجات المصرفية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تتمثل في:

- حساب الادخار والتوفير: يُفتح للأشخاص الطبيعيين عن طريق الاكتتاب في سندات الصندوق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، واستثمارها وفق صيغة المضاربة الشرعية، ويتحصل في مقابله المودع المستثمر على أرباح تبعا لمردودية مشروعاته.

- حساب الاستثمار: هو حساب ادخاري يُفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين برصيد أدنى يُقدر بـــ **5000** دينار جزائري، حيث تقدم نافذة البنك دفتر ادخار وتوفير تُسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويتم السماح للعملاء باستثمار المبالغ المدخرة فيه.

- المرابحة "التمويل الاستهلاكي الإسلامي": تُقدم النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر صيغة المرابحة للآمر بالشراء، والذي يخص شراء السيارات والمعدات للأفراد، حيث تصل نسبة التمويل إلى **80**% من قيمة السيارة، ولمدة تتراوح بين (**30** و**60** شهرا).

- برنامج برولاين الإسلامي: يقوم هذا البرنامج على تمويل قروض الاستغلال والاستثمار للأفراد المهنيين بعدة صيغ إسلامية تتمثل في:

- تمويل الاستغلال بصيغة السلم.
- برولاين المرابحة.
- تمويل الاستغلال عن طريق سندات الصندوق الإسلامية.

2.2.3. نافذة ترست بنك الجزائر:

[1] التعليمة رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المُعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ص ص 14-22.

[2] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر:

https://www.agb.dz/index.php#Nosprouduit consulté le : 03/04/2022

تم فتح هذه النافذة سنة **2018** من طرف ترست بنك الجزائر لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية التشاركية، والمتمثلة في:

– السلم: يتميز هذا التمويل بأنه يجعل من الممكن تقديم الأموال مباشرة إلى العميل، ويضع البنك نفسه كمشتري، ويمنحه مهلة لتسليم البضائع المشتراة، ويستمر العميل في التعامل بشكل طبيعي مع عملائه العاديين مع خصوصية القيام بذلك نيابة عن البنك في الوقت المتفق عليه بين الطرفين، حيث يقوم العميل ببيع البضائع بهامش ربح نيابة عن البنك[1].

– الإيجار الإسلامي: هو معاملة تجارية ومالية يتم إبرامها بين العميل والبنك باستخدام هامش ربح معروف متفق عليه منذ البداية، وبفضل صيغة التمويل الإسلامي الجديدة هذه، حيث يشتري ترست بنك الجزائر (المؤجر) نيابة عن عميله (المستأجر)، ويتيح له عقارا لفترة محددة مقابل دفع إيجار دوري، وفي نهاية فترة الإيجار يُعرض على المستأجر إمكانية الحصول على العقار الممول من خلال دفع القيمة المتبقية المحددة مسبقا[2].

– استثمارات تشاركية: يقدم بنك ترست الجزائر شكلا آخر من أشكال تقاسم الأرباح مع الهامش، وتأتي الاستثمارات التشاركية في شكلين الودائع التشاركية، شهادات الاستثمار، حيث تحصل جميع أنواع الودائع على مكافآت بإيراد نصف سنوي اعتمادا على ربحية الوظائف من جهة، ومساهمة المودعين من جهة أخرى.

– حسابات التوفير التشاركية: يقدم ترست بنك الجزائر لعملائه الأفراد شكلا جديدا من المدخرات المحددة بهامش، وهو حساب استثماري للطلب للعملاء الراغبين في الاستثمار وتنمية ودائعهم، حيث يتم توزيع الأرباح كل ستة أشهر بعد المشاركة في المشاريع التي بدأها ترست بنك الجزائر في إطار عمليات تمويل الهامش المحددة.

3.2.3. نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر باستحداث نافذة خاصة بالخدمات الإسلامية، يُقدم خلالها جملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، منها ما هي تمويلية تمثل في المرابحة، بيع السلم، الاستصناع، ومنها ما هي خاصة بالودائع، تتمثل في سندات الاستثمار، الودائع لأجل وحسابات الادخار[3].

[1] مفيدة نادي، صابرينة هغتات، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق –دراسة حالة تراست بنك–**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، ص ص416،415.

[2] الموقع الرسمي لترست بنك الجزائر:

https://www.trustbank.dz consulté le: 08/05/2022.

[3] الموقع الرسمي لبنك الإسكان الجزائر:

https://housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique consulté le: 20/05/2022.

4. معوقات عمل النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية الجزائرية:

تواجه النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية جملة من التحديات والمعوقات تؤثر على تبنيها من طرف باقي البنوك الربوية، تتمثل فيما يلي:

1.4. المعوقات القانونية:

يمكن حصر العقبات القانونية التي تقف أمام عمل النوافذ الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في الآتي:

1.1.4. **غياب الإطار القانوني:** إن أهم تحدي قانوني هو وجوب الالتزام بقانون النقد والقرض الجزائري والمبني على أسس تقليدية ربوية، وفي هذا الإطار فقد ذكر النظام 20-02 ضرورة التزام البنوك بقانون النقد والقرض، والذي لا يُراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

2.1.4. **تحدي القانون الجبائي الجزائري:** من أهم ما يُعرقل التمويل ببعض الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمتعامل بها في النوافذ الإسلامية هو القانون الضريبي الذي لا يُراعي خصوصية هذه الصيغ ، مثلا في حالة التمويل بصيغة المضاربة يجد البنك نفسه يدفع ضريبتين على الأرباح، ضريبة على أرباح شركة المضاربة، وضريبة على أرباح البنك التي تحتسب فيها أرباح شركة المضاربة، مما يرفع من الأعباء الضريبية للبنك بفعل مشكل الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى أن البنك يتعرض للازدواج الضريبي بسبب الرسم على النشاط المهني TAP.[1]

3.1.4. **تحدي القانون التجاري الجزائري:** يتمثل في عدم تناول القانون التجاري الجزائري لمنتجات الصيرفة الإسلامية، من حيث شروطها، حقوق وواجبات أطراف العقود، والعقوبات في حالة التعدي والتقصير.

2.4. معوقات النظم المالية والمحاسبية:

يُشرف على عمل البنوك التقليدية الجزائرية التي بها نوافذ إسلامية أجهزة رقابية وتنظيمية تسيرها القوانين التي يُشرف عليها بنك الجزائر، ومن بين التحديات التي تُؤثر على عمل النوافذ الإسلامية، نذكر ما يلي:

1.2.4. **تحديات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي:** وهنا تبرز الإشكالات التالية:

- استعمال نسبة الاحتياطي القانوني: تعمل نسبة الاحتياطي القانوني على تقليص قدرات النوافذ الإسلامية على الاستثمار، وبالتالي التأثير على مداخلها وأرباحها.

- استعمال سعر إعادة الخصم: تسمح سياسة سعر إعادة الخصم للبنوك التقليدية الربوية بالحصول على القروض من البنك المركزي، خاصة عندما تعاني من نقص السيولة، أما بالنسبة للنوافذ الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من ذلك لتعارض هذه السياسة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] مصطفى العرابي، نذير طروبيا، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية – تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، سبتمبر 2020، ص ص 259، 260.

2.2.4. تحدي قلة المورد البشري المؤهل للعمل المصرفي الإسلامي: تعاني النوافذ الإسلامية من نقص كبير في الإطارات والكوادر المؤهلة للقيام بالعمليات المصرفية القائمة على أسس إسلامية، إذ يلاحظ في الجزائر عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري المؤهل للعمل المصرفي الإسلامي، بحيث أن معظم الموظفين وحتى إطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الإسلامية الكافية حول النظام المصرفي والمعاملات المالية الإسلامية[1].

3.2.4. تحدي عدم وجود سوق مالي إسلامي وسوق تأمين تكافلي: لأن وجود سوق مالي إسلامي يُوفر الصكوك المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووجود مؤسسات التأمين التكافلي يشكل عنصرا محوريا في بنية النظام المالي القائم على أسس الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى كل المعوقات التي تم ذكرها، فالنوافذ الإسلامية أيضا يواجهها تحدي عدم وجود نظام محاسبي يُراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، وتحدي الأنظمة المتعلقة بالقواعد الاحترازية.

5. النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بين مؤيد ومعارض:

هناك خلاف فقهي واقتصادي بين من يرى إمكانية إيجاد نوافذ إسلامية في البنوك الربوية، وبين من يرى عدم جواز ذلك، بين مؤيد ومعارض.

1.5. المؤيدون لتواجد النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

ذهب إلى القول بجواز فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية عدد من الفقهاء المعاصرين، نذكر منهم: عبد الله بن سليمان المنيع، عبد الله المطلق، عبد العزيز المصلح، محمد علي القري، علي محي الدين قرة داغي، حسين شحاتة[2] ، وكانت حججهم في ذلك:

– النوافذ الإسلامية تحقق مصلحة بالنظر إلى المآل: تمثل النوافذ الإسلامية خطوة إيجابية ومشجعة للبنوك التقليدية للتحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، وقد تؤدي معارضة إنشاء تلك الفروع إلى حرمان المجتمع الإسلامي من فرصة ثمينة لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وبناء على ذلك يمكن القول بالتعامل مع البنك التقليدي الذي يستهدف التحول ولكن يتعذر ذلك دفعة واحدة، لتعارض ذلك مع القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في المجتمع الذي يمارس فيه البنك التقليدي أعماله، فلا بأس في هذه الحالة الأخذ بمبدأ التدرج في التحول[3].

– يقتضي فقه الواقع دعم النوافذ الإسلامية: لأن البنوك المركزية في العديد من الدول الإسلامية تتردد في إصدار قوانين تسمح بإنشاء البنوك الإسلامية، وتنظيم عملها بما يتلاءم وطبيعتها، وإزاء هذا الموقف المتحفظ من قبل

---

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، جامعة غرداية، 2020، ص ص 931، 932.

[2] فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق الذكر، ص51.

[3] سامي إبراهيم السويلم، **فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الإمام الحسين، وحدة البحوث والكتابات، 2007، ص4.

البنوك المركزية قد تكون النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية هي البديل المتاح حاليا أمام شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، والتي ترفض التعامل مع البنوك الربوية، فوجود النافذة الإسلامية في البنك الربوي سيشجع على الأقل متعاملي البنك الأصليين للانتقال إلى المعاملات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية دون تأسيس علاقات مصرفية جديدة في حال الانتقال إلى بنوك أخرى.

بالنسبة للجزائر فالمجلس الإسلامي الأعلى الذي يترأسه الدكتور أبو عبد الله غلام الله يؤيد ويُبارك فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية والتعامل معها، حيث قال إن الجهات التي تدعي عن سوء فهم، بأن هذا النشاط غير مطابق حقا لتعاليم الشريعة الإسلامية تُعطل إطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مضيفا بأن القول بعدم جواز هذه الصيرفة خطأ مناف للأخلاق، لاسيما وأن المطلعين على الفقه أكدوا جوازه، مبرزا أن رؤساء المجالس العلمية حلفاء في هذا الجانب وأن آرائهم موحدة[1].

2.5. المعارضون لتواجد النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

عارض عدد من الفقهاء المعاصرين عملية فتح نوافذ إسلامية في البنوك الربوية، نذكر منهم سعيد بن مسفر القحطاني، حسين حامد حسان، نصر فريد واصل، عبد الحميد الغزالي، شوقي دنيا، محمد السرطاوي[2]، وكانت حججهم في ذلك:

– مفسدة الربا لا تُدفع إلا بالترك والتوبة: يستحيل رفع الربا في المجتمع بدون زوال مؤسساته، ولا يمكن زوال هذه المؤسسات إلا بوجود مؤسسات بديلة تختلف عن المؤسسات الربوية في فلسفة العمل وآلياته، وتكون قادرة على منافستها من حيث كفاية الأداء[3]، وما النوافذ الإسلامية إلا وسيلة جديدة لاستتراف أموال المسلمين دون القناعة بالمنهج الإسلامي، وهي نوع من الحيل للالتفاف عن الربا الذي لا ينفع معه إلا الإقلاع والتوبة مصداقا لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (278) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ"[4].

– محدودية تحول البنوك الربوية إلى المصرفية الإسلامية: معظم تجارب الدول الإسلامية تُظهر أن السماح بفتح النوافذ الإسلامية سيُعيق ملية التحول المرحلي المتدرج نحو الصيرفة الإسلامية، أما عدم السماح بالنوافذ الإسلامية فقد يؤثر إيجابا على الإسراع في عملية التحول المصرفي، مثلما حدث في دولة الكويت التي أصرت على منع النوافذ الإسلامية، ولكن بالمقابل في عام 2003 أُضيف الفصل الخامس لقانون البنوك الإسلامية، في الوقت الذي

---

[1] https://radioalgerie.dz 30/09/2020 consulté le: 28/08/2021.

[2] فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق الذكر، ص52.

[3] صالح بن عبد الرحمان الحصين، **المصارف الإسلامية مالها وما عليها**، الجزء الأول، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014، ص ص354 -355.

[4] سورة البقرة، الآيات 278، 279.

لم يكن في الكويت سوى بنك إسلامي واحد وهو بيت التمويل الكويتي، لتكون نتيجة ذلك إنشاء خمسة بنوك إسلامية خلال الفترة 2003 - 2014 [1].

– دعم النوافذ الإسلامية لمراكز البنوك الربوية: تدعم النوافذ الإسلامية مصالح البنوك الربوية من خلال التصرفات التالية:

• إتاحة الفرصة للنوافذ الإسلامية سوف يسمح للبنوك الربوية بالوصول إلى شريحة من عملاء البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى شريحة العملاء الأصليين الذين لا يجدون مانعا من التعامل مع البنوك التقليدية، فالنوافذ في هذه الحالة عملت على جذب المزيد من رؤوس الأموال للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رؤوس الأموال، وبالتالي فهي بذلك ساهمت في تعظيم أرباح البنوك الربوية[2].

• المحافظة على عملاء البنوك الربوية من الانتقال إلى بنوك إسلامية.

• فائض السيولة لدى النافذة الإسلامية يُحول إلى البنك الربوي الرئيسي الذي يخلطه بأمواله، ويمول به استثماراته، لحين احتياج النافذة الإسلامية إليه، فهي بذلك تُعين البنك الربوي على الربا.

بالنسبة للجزائر فمن الرافضين للنوافذ الإسلامية الشيخ محمد علي فركوس، فهو لا يرفض النوافذ الإسلامية فقط بل هو معارض للصيرفة الإسلامية إجمالا، قائلا بأن الصفات والأسماء التي تُعطى للبنوك لا يلزم مطابقتها للمواصفات وللمسميات، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء، فالبنوك الإسلامية لا تختلف في جوهرها وحقيقتها عن البنوك الربوية، حيث تتعامل تحايلا على الشرع[3].

6. الرؤية الشرعية للتعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

للوصول إلى رؤية شرعية للتعامل مع النوافذ الإسلامية المتواجدة في البنوك التقليدية الربوية، يجب النظر إلى الاقتصاد الذي تنشط فيه هذه البنوك التقليدية:

1.6. إذا كانت البنوك التقليدية تنشط في اقتصاد وضعي:

على الرغم من أن النوافذ الإسلامية للبنوك الناشطة في الدول غير الإسلامية قد لا يتوفر فيها التقيد الفعلي بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه في ظل غياب البنوك الإسلامية فإنه لا حرج على المسلم الذي لا يجد البديل الإسلامي الذي يطمئن إليه من التعامل مع هذه النوافذ الإسلامية للضرورة، لأنه أفضل من التعامل مع بنك ربوي

[1] عبد الباري مشعل، **النوافذ الإسلامية في تونس بين رأيين، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، المجلد 01، العدد 32، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2015، ص02.

[2] عبد الباري مشعل، **النوافذ الإسلامية في تونس بين رأيين**، مرجع سابق الذكر، ص31.

[3] الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ أبي عبد المعز محمد علي فركوس.

http://www.ferkous.com consulté le: 04/09/2022.

مجاهر بالربا ومصر عليه، وينطبق عليه قوله تعالى: "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"[1].

2.6. إذا كانت البنوك التقليدية تنشط في اقتصاد إسلامي:

يُفترض في الاقتصاديات الإسلامية عدم وجود البنوك الربوية أصلا، وإن وجدت وسُمح بإقامة بنوك إسلامية فإن الواجب على كل مسلم أن يكتفي بما هو حلال محض عما فيه الشبه والريبة، امتثالا لقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: " إِنَّ الحَلاَلَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُما أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وعِرْضِهِ، ومَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلاَ وإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُـــهُ" [2].

وهنا يمكن التمييز بين حالتين:

1.2.6. حالة وجود بنوك إسلامية:

في هذه الحالة على المسلم ترك التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، وأن يحرص على التعامل مع البنوك الإسلامية وتفضيلها على غيرها اكتفاء بما هو حلال وابتعادا عما فيه حرام أو شبهة، ويترتب على ذلك ترك التعامل مع البنوك الربوية وجوبا لقيامها على الربا.

2.2.6. حالة عدم وجود بنوك إسلامية:

في هذه الحالة يكون التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك الربوية للضرورة، كما هو الحال في الدول الإسلامية التي يصعب فيها الحصول على ترخيص لإنشاء بنوك إسلامية، والسبب في ذلك هو تحفظ البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية تجاه النشاط المصرفي الإسلامي.

بالنسبة للجزائر يوجد بها بنوك إسلامية كبنك السلام وبنك الخليج الجزائر، ولكن تقتصر أنشطتها على تمويلات لشراء عقارات ومنقولات، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

7. التحفظات الواردة على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية، والتعامل معها تحفظات من الناحية الشرعية، سواء فيما يخص طريقة التمويل، أو اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنوك الربوية المفتوحة لديها.

1.7. تحفظات تخص طريقة تمويل النوافذ الإسلامية:

تتعدد طرق تمويل النوافذ الإسلامية بين القرض الحسن، والوديعة الاستثمارية، وفي حالات أخرى يُخصص لها جزء من رأس مال البنك الربوي، وكل من هذه الطرق عليها تحفظات من الناحية الشرعية.

---

[1] سورة البقرة، الآية: 173.

[2] مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، الحديث رقم 1599، الطبعة الثانية، المجلد 3، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2013، ص1219.

1.1.7. تمويل النافذة عن طريق القرض الحسن:

إذا كان الاقتراض من غير المسلمين جائز طالما كان القرض حسنا، ولا يجر نفعا، وذلك على قول ابن عباس رضي الله عنه: "أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مات ودرعه رهن عند يهودي بثلاثين صاعا من شعير"[1]، فإنه يمكن للنافذة الإسلامية الحصول على قرض حسن من البنك الرئيسي، بشرط أن يخلو من الفوائد الربوية أو منفعة يحصل عليها البنك الرئيسي، ولكن ما يُعاب على هذا التمويل أن نصيب النافذة من أرباح الأنشطة الاستثمارية التي قامت بها سيتم تحويله إلى البنك الرئيسي، وبالتالي فإن التعامل مع النافذة الإسلامية سيؤدي بشكل غير مباشر إلى دعم البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا.

2.1.7. تمويل النافذة عن طريق الوديعة الاستثمارية، أو تخصيص جزء من رأس مال البنك الرئيسي لتمويل النافذة الإسلامية: هذا ما سيؤدي إلى حصول البنك الرئيسي على حصته من العائد المحقق من طرف النافذة الإسلامية، وبالتالي يُعتبر البنك الرئيسي شريكا للنافذة الإسلامية، ويُعامل معاملة المودعين بغرض الاستثمار، لذلك فالحكم الشرعي في هذه الحالة يُستنبط من آراء الفقهاء في شراكة المسلم لغير المسلم، ونجد في ذلك ثلاثة أقوال:

– القول الأول: وهو قول الحنفية، حيث يرون حرمة مشاركة المسلم للكافر، لأن الكافر قد يمارس أنشطة محرمة، وقد جاء في بدائع الصنائع: "ويُكره للمسلم أن يُشارك الذمي، لأنه يباشر عقودا لا تجوز في الإسلام، فيحصل كسبه من محظور فيكره، ولهذا كره توكيل المسلم الذمي"[2].

– القول الثاني: ذهب المالكية والحنابلة إلى القول بجواز مشاركة المسلم الكافر، لكن بشرط أن لا يتصرف الشريك الكافر إلا في حضور شريكه المسلم[3].

– القول الثالث: ذهب الشافعية إلى القول بالجواز مع الكراهة، ذلك أن الكافر قد يتصرف بالمال في وجوه غير شرعية[4].

المتأمل في الأقوال الثلاثة يمكنه فهم بأن القولين الأول والثالث بنوا حكمهم على الخوف من أن يتصرف غير المسلم بما يُحرم شرعا، ولكن هذا الاعتبار يمكن أن يُرد بالقول الثاني وهو الاتفاق على حضور المسلم كل المعاملات المالية التي يقوم بها شريكه، حتى يُلزمه بالشروط والضوابط الشرعية، وبالقياس على ما سبق يمكن القول بأن البنك الربوي إذا كانت النافذة الإسلامية تقوم بجميع التعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية فإن

---

[1] ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، كتاب الرهون، باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، الحديث رقم 2436، المجلد 2، ص815.

[2] زين الدين بن ابراهيم بن محمد، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، الطبعة الثانية، المجلد5، دار الكتاب الإسلامي، بدون سنة نشر، ص183.

[3] ابن قدامة، **المغني**، الطبعة الأولى، المجلد5، مكتبة القاهرة، القاهرة، 1388هـ/1968م، ص3.

[4] ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: محمد الزحيلي، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، الطبعة الأولى، المجلد 2، دار الكتب العلمية، لبنان، ص156.

الشراكة بين النافذة والبنك الربوي تجوز، إلا أن التعامل مع النافذة الإسلامية سيؤدي في نهاية المطاف إلى دعم البنك الربوي.

2.7. تحفظات تخص اختلاط أموال البنوك التقليدية الربوية بأموال النوافذ الإسلامية المفتوحة لديها:

قد يحدث اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنوك الرئيسية الربوية، إما بتحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية، الذي يتكون نتيجة الإقبال الكبير عليها إلى البنوك الرئيسية الربوية، مقابل حصول تلك النوافذ على خدمات مصرفية مجانية، أو اللجوء إلى البنوك الرئيسية الربوية لتوزيع الأرباح على المودعين في النوافذ الإسلامية نتيجة عدم تحقيق هذه الأخيرة للأرباح، وفي مسألة اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنوك الرئيسية الربوية.

سنقوم بالإسقاط على آراء الفقهاء في مسألة اختلاط المال الحلال بالحرام، فنجدهم اختلفوا في حكمه إلى عدة أقوال:

– القول الأول: جواز التصرف في المال الذي اختلط به الحرام، إذا أُخرج مقدار الحرام، استنادا إلى قول الشيخ ابن تيمية –رحمه الله– "إن كثيرا من الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة إذا اختلطت بالدراهم الحلال حرم الجميع فهذا خطأ، وإنما تورع بعض العلماء فيما إذا كانت قليلة وأما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعا"، وأن "من اختلط بماله الحلال والحرام أخرج قدر الحرام، والباقي حلال له"[1]، وذكر ابن القيم –رحمه الله– في مسألة اختلاط المباح بالمحظور أنه "لا يوجب اجتناب الحلال ولا تحريمه البتة بل إذا خالط ماله درهم حرام أو أكثر منه أُخرج مقدار الحرام وحل له الباقي بلا كراهة سواء كان المخرج عين الحرام أو نظيره، لأن التحريم لم يتعلق بذات الدرهم وجوهره وإنما تعلق بجهة الكسب فيه فإذا خرج نظيره من كل وجه لم يبق لتحريم ما عداه معنى"[2].

– القول الثاني: تحريم التصرف في المال الذي اختلط به الحرام، واستدل أصحاب هذا القول بحديث: " لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به البأس"[3]، فالشبهات تقع كثيرا في المعاملات فعلى المرء اجتنابها، ويدخل في ذلك معاملة من كان في ماله شبهة أو خالطه ربا.

– القول الثالث: وهو قول الحنفية وغيرهم، حيث قال الإمام أحمد في المال المشتبه حلاله بحرامه، إن كان المال كثيرا أخرج منه قدر الحرام، وتصرف في الباقي، وإن كان المال قليلا، اجتنبه كله، وهذا لأن القليل إذا تناول منه شيئا، فإنه تبعد معه السلامة من الحرام بخلاف الكثير[4].

بالنسبة للجزائر يُعتبر اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنوك الربوية الفاتحة لها شيء حتمي خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح بحكم أن هذه النوافذ لازالت في بدايتها.

---

[1] تقي الدين ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، الطبعة الأولى، المجلد 2، دار الكتب العلمية، 1408 هـ /1987 م، ص321.

[2] ابن القيم الجوزية، **بدائع الفوائد**، المجلد 3، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون سنة نشر، ص257.

[3] عبد الرحمان ابن قاسم، **الإحكام شرح أصول الأحكام**، الطبعة الثالثة، المجلد 3، دار القاسم، الرياض، 2003، ص121.

[4] ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001، ص200.

8. الخاتمة:

فُتحت النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية في بداية الأمر من أجل استقطاب العملاء الذين يرفضون المعاملات المصرفية الربوية، وبالتالي إمكانية امتصاص الكتلة النقدية المتواجدة خارج المعاملات الرسمية، وتوظيفها في تمويل الاستثمارات وعجز الميزانية، وبإصدار بنك الجزائر للنظام 20- 02، أكدت الحكومة الجزائرية نيتها في التحول للعمل المصرفي الإسلامي، بالرغم من أن هذا النظام لم يكن كافي من منظور الاقتصاد الإسلامي، ولكن ما يُحدث المشكلة هو عدم اتضاح الرؤية الشرعية لفتح النوافذ الإسلامية والتعامل معها بسبب جملة من التحفظات حول آليات عمل هذه الأخيرة.

- **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج الآتية:

✓ هناك عدة أسباب لنشأة النوافذ الإسلامية أبرزها سهولة إنشاءها مقارنة بإنشاء بنك إسلامي، وتلبية لطلبات شريحة كبيرة من المجتمع في وجود معاملات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

✓ أهم إشكاليات العمل بالنوافذ الإسلامية هو الإطار التشريعي والقانوني، فأحكام النظام رقم **20-02** المحدد للعمليات المصرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية التقليدية الجزائرية غير كافية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

✓ مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لن يُحقق ما يُراد منه إلا إذا وظف بطريقة محكمة ضمن المنظومة الإسلامية المعرفية المتكاملة والشاملة، وبصدق العزيمة وقوة الإرادة والإخلاص.

✓ تُعد معاملات النوافذ الإسلامية شرعية في حالة عدم اختلاط أموالها بأموال البنوك الرئيسية الربوية، ويُعتبر توفر هذا الشرط بحد ذاته تحديا كبيرا لشرعيتها.

- **التوصيات:** على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم المقترحات والتوصيات الآتية:

– ضرورة فصل النوافذ الإسلامية وجعلها مستقلة عن الهياكل الأخرى للبنك مثل البنك الوطني الجزائري، الذي أسس وكالة خاصة بالصيرفة الإسلامية، وهذا تطبيقا للمادة **17** و**18** من النظام **20-02**.

– ضرورة إعداد برامج تدريبية للموارد البشرية القائمة على المعاملات المالية الإسلامية ثنائية بين الجزائر والدول الرائدة في هذا المجال أو تكوينهم ضمن معاهد دولية متخصصة في الصيرفة الإسلامية، وحث البنوك على الانفتاح أمام العملاء وتزويدهم بالمعلومات حول نشاط الصيرفة الإسلامية.

– توضيح الآليات المعتمدة من طرف البنوك التقليدية التي فتحت النوافذ الإسلامية، والتي تحول دون اختلاط أموال النوافذ مع أموال البنك الرئيسي الربوي.

– على النوافذ الإسلامية استخدام أدوات لامتصاص فائض السيولة لديها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من بينها:

- التوسع في تمويل مشاريع استثمارية طويلة ومتوسطة الأجل.

- تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل.
- فتح حسابات استثمار في البنوك الإسلامية القائمة إن وجدت.
- تحويل فائض السيولة إلى النوافذ الإسلامية الأخرى التي لا تواجه نفس المشكلة.

– ينبغي على بنك الجزائر الاعتماد على أدوات السياسة النقدية الإسلامية المناسبة لطبيعة وخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية.

9. الهوامش والمراجع:

القرآن الكريم:

– سورة البقرة، الآية: 173.

– سورة البقرة، الآيات 278، 279.

الكتب:

- ابن منظور، **لسان العرب**، الطبعة الرابعة، دار صادر للطباعة، بيروت، 2005.
- محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- سامي إبراهيم السويلم، **فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الإمام الحسين، وحدة البحوث والكتابات، 2007.
- مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، الحديث رقم 1599، الطبعة الثانية، المجلد 3، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2013.
- ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، كتاب الرهون، باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، الحديث رقم 2436، المجلد 2، بدون سنة نشر.
- زين الدين بن ابراهيم بن محمد، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، الطبعة الثانية، المجلد5، دار الكتاب الإسلامي، بدون سنة نشر.
- ابن قدامة، **المغني**، الطبعة الأولى، المجلد5، مكتبة القاهرة، القاهرة، 1388هـ/1968م.
- ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: محمد الزحيلي، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، الطبعة الأولى، المجلد 2، دار الكتب العلمية، لبنان.
- تقي الدين ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، الطبعة الأولى، المجلد 2، دار الكتب العلمية، 1408 هـ /1987 م.
- ابن القيم الجوزية، **بدائع الفوائد**، المجلد 3، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون سنة نشر.
- عبد الرحمان ابن قاسم، **الإحكام شرح أصول الأحكام**، الطبعة الثالثة، المجلد 3، دار القاسم، الرياض، 2003.

- ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001.
- عبد اللطيف جناحي، **استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، 1987.
- صالح بن عبد الرحمان الحصين، **المصارف الإسلامية مالها وما عليها**، الجزء الأول، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014.

الأطروحات:

- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية – دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، القاهرة، 2006.

المقالات:

- سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، المجلد 01، العدد 34، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، 1984.
- حسين شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 240، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، ، ربيع الأول 1422 الموافق لـــ جوان 2001.
- خلف حسين الدخيل أحمد، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، البنك الإسلامي للتنمية، الرياض، 2013.
- عقبة خضير، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المنهل الاقتصادي، الجلد 4، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر 2021.
- مفيدة نادي، صابرينة هغتات، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق – دراسة حالة تراست بنك–**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021.
- مصطفى العرابي، طروبيا، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية – تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، سبتمبر 2020.
- منير خطوي، مبارك لسلوس، **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، جامعة غرداية، 2020.
- عبد الباري مشعل، **النوافذ الإسلامية في تونس بين رأيين**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 01، العدد 32، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2015.

المداخلات:

- فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003.

القوانين والمراسيم التنظيمية:

- الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 م، المتعلق بالنقد والقرض (الجريدة الرسمية، العدد 52-2003 م).

- نظام رقم 18- 02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 73، 9 ديسمبر 2018.
- نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر.
- التعليمة رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المُعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

مواقع الانترنيت:

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية ، 2015، ص ص44، 55، متوفر على الرابط:
https://search.emarefa.net/detaily/BIM-712018 consulté le: 15/02/2022
- الموقع الرسمي لبنك البركة:
https://www.albaraka-bank.com consulté le: 15/02/2022.
- الموقع الرسمي لبنك السلام:
https://www.alsalamalgeria.com/ar/pagelist-10-0htm consulté le: 17/02/2022.
- الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر:
https://www.agb.dz/index.php#Nosprouduit consulté le : 03/04/2022
- الموقع الرسمي لترست بنك الجزائر:
https://www.trustbank.dz consulté le: 08/05/2022.
- الموقع الرسمي لبنك الإسكان الجزائر:

https://housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique

consulté le: 20/05/2022.

- الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ أبي عبد المعز محمد علي فركوس.

http://www.ferkous.com consulté le: 04/09/2022.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Global Investment and business center, Islamic financial and banking system handbook, international business publication, Washington, 2017.